

المادة 2 : يجوز لاعضاء الحكومة أن يغوضوا، على الشكل نفسه، إلى موظفي ادارتهم المركزية الذين لهم رتبة نائب مدير على الأقل، توقيع الاوامر الخاصة بالدفع والتحويل وتفويض الاعتمادات ومذكرات الموافقة على أوامر الصرف ووثائق الإثبات الخاصة بالمصاريف وبيانات الإيرادات، وكذلك توقيع المقررات الداخلية في الاختصاص التنظيمي للمديريات الفرعية المعهودة لها بصفة قانونية، باستثناء ما يتخذ في شكل قرار.

المادة 3 : يجب أن يتضمن قرار التفويض اسم المفوض إليه، وتعداد الموارد التي يشملها التفويض والتي لا يمكن أن تتجاوز الاختصاصات الموكلة إليه.

المادة 4 : ينتهي التفویض تلقائیاً بانتهاء سلطات المفوض أو مهام المفوض إليه.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 18 ربیع الاول عام 1414
الموافق 5 سبتمبر سنة 1993.

رضا مالک

مرسوم تنفيذي رقم 93 - 202 مؤرخ في 18
ربيع الاول عام 1414 الموافق 5 سبتمبر
سنة 1993، يتضمن الترخيص لاعضاء
الحكومة بتفويض امضائهم.

ان رئيس الحكومة،

- بناء على الدستور، لاسيما المادة 81 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 93 - 197 المورخ في 3 ربيع الاول عام 1414 الموافق 21 غشت سنة 1993 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 93 - 201
المؤرخ في 17 ربیع الاول عام 1414 الموافق 4
سبتمبر سنة 1993 والمتضمن تعيين اعضاء الحكومة،

پرستی ملکی:

المادة الاولى : يجوز لاعضاء الحكومة أن يفوضوا، بموجب قرار، توقيع القرارات الفردية والتنظيمية الى موظفي ادارتهم المركزية الذين لهم رتبة مدير على الاقل.

مِنْاسِمٍ فَرَدِيَّةٍ

- بناء على الدستور، لا سيما المادة 74 (6 و7) منه،

- وبناء على الاعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 والمتضمن إقامة المجلس الاعلى للدولة،

- وبناء على المذكرة رقم 92 / م.أ.د المؤرخة في أول محرم عام 1413 الموافق 2 يوليوز سنة 1992 وال المتعلقة بانتخاب رئيس المجلس الأعلى للدولة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 89 - 44
المورخ في 4 رمضان عام 1410 الموافق 10 أبريل سنة
1989 والتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية
والعسكرية، لا سما المادة 2 منه.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 6 ربیع الاول عام 1414
الموافق 24 غشت سنة 1993، يتضمن انتهاء مهام
نائب مدير برئاسة الجمهورية

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 6 ربيع الاول عام 1414 الموافق 24 غشت سنة 1993، تنهى مهام السيد عيسى مولافي، بصفته نائب مدير برئاسة الجمهورية.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 17 ربيع الاول عام
1414 الموافق 4 سبتمبر سنة 1993،
يتضمن إنهاء مهام الامين العام للحكومة.

إن رئيس المجلس الأعلى للدولة،